التجارة الخارجية وأهم الأسواق العالمية للأرز المصري

للدكتور عبد الحميد فوزى العطار والدكتور محمد عبد الحميد ابراهيم الدسوقى والمهندس الزراعى على سليمان عطية

مقدمة

تؤدى التجارة الخارجية فى البلدان النامية دوراً استراتيجياً هاماً فى عملية التنمية الاقتصادية. فالصادرات هى أحد العوامل الهامة التى تساهم فى زيادة الدخل القومى والحصول على الواردات خاصة من السلع الرأسمالية التى تمكن الاقتصاد القومى من مواجهة متطلبات عمليات الإنماء الاقتصادى المتزايد. هذا بالإضافة إلى أن التجارة الخارجية تساعد على خلق الظروف المواتية لكى تكون عملية التنمية ذات نمو متوازن، ومن ثم تساعد على تجنب حدوث اختناقات فى الاقتصاد القومى التى تنتج عن النمو غير المتوازن للقطاعات المختلفة والتى تبطىء من معدل نمو الدخل القومى، ومن ثم يمكن القول إن اختيار مسلك معين للتنمية الاقتصادية يعتمد إلى حد كبير على الموقف فى قطاع التجارة الخارجية.

الغرض من البحث

تمثل الصادرات الزراعية فى الجمهورية العربية المتحدة الجزء الأكبر من حصيلة الصادرات المصرية عموما، إذ بينما يقدر إجمالى قيمة الصادرات المصرية عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ بنحو ٢٤٤,٧ مليون جنيه، فإن قيمة الصادرات الزراعية تبلغ حوالى ١٦٢,١ مليون جنيه فى نفس العام، بينما تقدر قيمة الصادرات الصناعية بحوالى ٧٦,٩ مليون جنيه[1] خلال نفس العام. ويعنى ذلك أن نسبة

---

(١) المصدر: وزارة التخطيط القومى ـ سجلات شعبة التجارة الداخلية.

● الدكتور عبد الحميد فوزى العطار: أستاذ الاقتصاد الزراعى كلية الزراعة، جامعة القاهرة.
● الدكتور محمد عبد الحميد ابراهيم الدسوقى: مدرس الاقتصاد الزراعى، كلية الزراعة، جامعة الأزهر.
● المهندس الزراعى على سليمان عطية: باحث بوزارة التخطيط.

الصادرات الزراعية فى الجمهورية العربية المتحدة تمثل الجزء الأكبر من حصيلة الصادرات المصرية عموماً إذ تقدر نسبة الصادرات الزراعية عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ بحوالى ٦٦٪ تقريباً من الصادرات المصرية ، بينما تمثل الصادرات الصناعية نحو ٣٢٪ تقريباً من هذه الصادرات ، ومن ثم يبرز دور وأهمية الصادرات كمصدر رئيسى وهام فى الحصول على العملات الأجنبية حيث تمثل هذه الصادرات وحدها حوالى ثلث حجم الصادرات عموما .

وبدراسة المنوال التصديرى الزراعى فى الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ فإنه يتضح أنه بينما تقدر قيمة الصادرات من القطن المصرى حوالى ١٠٩,٧ مليون جنيه ، فإن قيمة صادرات الأرز خلال نفس العام تبلغ ٣٩,٣ مليون جنيه تقريباً[٢] . ويلى الأرز فى الأهمية التصديرية المصرية بفارق كبير البصل الطازج والذى تبلغ قيمة الصادرات المصرية منه خلال نفس العام حوالى ٥,١٦٥ مليون جنيه تقريباً . هذا بينما تقدر قيمة الصادرات من البطاطس حوالى ٠,٨١٦ مليون جنيه تقريبا خلال نفس العام أيضاً . وعلى الرغم من أن القطن يعتبر عماد الاقتصاد القومى المصرى حيث يساهم بنصيب كبير فى توفير العملات الأجنبية ويمثل حوالى ٤٥٪ من المنوال التصديرى المصرى ، إلا أنه قد يحدث فى بعض السنوات أن تتعرض صادرات القطن المصرى لهزات اقتصادية وسياسية دولية عنيفة ، الأمر الذى يترتب عليه قصور الصادرات الزراعية المصرية عموما عن أداء دورها الهام فى تمويل الاستثمارات القومية فى الجمهورية العربية المتحدة . ومن المعروف اقتصاديا أن الدولة التى تتنوع صادراتها السلعية وتعدد مصادرها من العملات الأجنبية قلما يتأثر اقتصادها للضغوط السياسية أو الهزات الاقتصادية الدولية المختلفة . ومن هنا تبرز أهمية تنويع المنوال التصديرى الزراعى المصرى من ناحية والاهتمام بالزروع التصديرية المصرية غير القطن من ناحية أخرى ، خاصة وأن أسواق القطن المصرى أصبح ينافسها أسواق

---

(٢) المصدر : وزارة التخطيط القومى — سجلات شعبة التجارة الداخلية .

الألياف الصناعية الدولية بدرجة كبيرة والتحول الطلب العالمى بدرجة ملموسة نحو الألياف الصناعية فى السنوات الأخيرة . ولما كان الأرز من الزروع التى تحتل المكانة الثانية فى المنوال التصديرى الزراعى المصرى فإنه من الأهمية بمكان ضرورة إلقاء الضوء نحو دراسة مدى إمكانية تحقيق أكبر عائد تصديرى لهذا المحصول المصرى الهام ، حيث إنه يتمتع بطلب خارجى كبير فى أسواق الأرز العالمية وخاصة فى الظروف الحالية ، بالإضافة إلى أن الوضع الجغرافى للجمهورية العربية المتحدة يعطيها مركزاً تنافسياً دولياً بين الدول المنتجة والمصدرة للأرز من ناحية ، كما وأن الأرز المصرى يعتبر تقريباً من مناطق الاستهلاك الرئيسى فى جنوب وشرق آسيا من ناحية أخرى ويناقش هذا البحث تطور ميزان المدفوعات فى الجمهورية العربية المتحدة ، والوزن النسبى للصادرات الزراعية المصرية وأثرها عليه ، وصادرات الأرز المصرى إلى أهم الأسواق العالمية ، والعوامل المحددة لها ، والصعوبات التى تعترضها ، وموقف الإنتاج والصادرات المصرية من الإنتاج والصادرات العالمية ، ثم أخيراً مستقبل الأسواق العالمية للأرز المصرى وتوقع الصادرات خلال عام ١٩٧٥ .

ميزان المدفوعات المصرى

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه بيان يسجل فيه قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد ما والخارج بسبب كل المبادلات والمعاملات الاقتصادية التى تنشأ بين المقيمين فى هذا البلد والمقيمين فى الخارج خلال فترة زمنية اصطلح على تحديدها بسنة(٣).

ولقد حظى ميزان المدفوعات بنصيب وافر من الدراسات الاقتصادية باعتباره مرآة تعكس صورة للبنيان الاقتصادى للدولة ، ويمكن من خلاله التعرف على

---

(٣) محمد لبيب شقير (١٩٦١) العلاقات الاقتصادية الدولية . دار النهضة بالقاهرة .

هذه التطورات عن طريق دراسة السلسلة الزمنية لأرقام الميزان خلال فترة معينة ، ولقد ضاعف من الاهتمام بدراسة ميزان المدفوعات ومشكلاته اتجاه الدول إلى فرض الرقابة على النقد الأجنبي وعلى التجارة الخارجية ، كما أدى إلى زيادة هذا الاهتمام من ناحية أخرى أن الدول المختلفة حين اخذت بأسباب النمو الاقتصادى وجدت مشكلة أساسية فى عدم توازن قطاعات الاقتصاد القومى بها ، الأمر الذى ترتب عليه العجز المستمر والمتزايد لموازين مدفوعاتها . وقد كانت مشكلة هذا العجز إحدى المشاكل الأساسية فى طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث تبلورت هذه المشكلة فى عجز حصيلة النقد الأجنبي عن تمويل الواردات ، إما فى صورة المعدات الإنتاجية الضرورية واللازمة للإنماء الاقتصادى والقومى ، أو فى صورة سلع استهلاكية لمقابلة الاحتياجات السلعية المتزايدة وبغية تحقيق الرفاهية الاستهلاكية لجمهرة المستهلكين . ويفرق ميزان المدفوعات بين تبادل السلع من ناحية ، وبين تبادل الخدمات من ناحية أخرى ، ويطلق على الثانية العمليات غير المنظورة حيث تمثل الأولى سلعا ملموسة تمر تحت نظر السلطات الجمركية عند عبورها حدود البلد ، والثانية تمثل خدمات غير ملموسة . ويرى البعض أن التجارة المنظورة وغير المنظورة « ميزان العمليات التجارية » يطلق عليها اصطلاح الميزان التجارى . وإن كان هذا الاصطلاح قد يستخدم فى بعض الحالات ليعبر عن الصادرات والواردات المنظورة دون الخدمات .

ويوضح جدول (١) تطور العجز فى ميزان المدفوعات المصرى خلال الفترة (١٩٥٩ / ١٩٦٠ حتى ١٩٦٧ / ١٩٦٨) . ويتضح من هذا الجدول أنه بعد أن حقق ميزان المدفوعات فائضا قدره ٤,٥ مليون جنيه خلال عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ فقد حقق عجزاً قدره ١٥,٥ مليون جنيه فى عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ ، ثم أخذ يزداد هذا العجز إلى أن وصل أقصاه فى خلال عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ ، حيث بلغ هذا العجز ١٣٦,٦ مليون جنيه ، وقد يرجع السبب الرئيسى للعجز فى ميزان المدفوعات إلى ضعف معـــدل نمو الصادرات المصرية بصفة عامة كما سبق القول .

جدول (١) : تطور ميزان المدفوعات فى الجمهورية العربية المتحدة
خلال الفترة (١٩٥٩ / ١٩٦٠ حتى ١٩٦٧ / ١٩٦٨)
بالأسعار الجارية وبالمليون جنيه

السنوات	عجز الميزان التجارى	فائض ميزان العمليات غير المنظورة	عجز العمليات الجارية (ميزان المدفوعات)
١٩٦٠/٥٩	— ٣٦،٠	٤٠،٥	+ ٤،٥
١٩٦١/٦٠	— ٣٥،٧	٢٠،٢	— ١٥،٥
١٩٦٢/٦١	— ١٢٠،٣	٣٣،٩	— ٨٦،٤
١٩٦٣/٦٢	— ١٥٤،٣	٥٠،١	— ١٠٤،٢
١٩٦٤/٦٣	— ١٨٠،٥	٤٤،٩	— ١٣٥،٦
١٩٦٥/٦٤	— ١٣٥،٠	٦١،١	— ٧٤،٥
١٩٦٦/٦٥	— ١٩٠،٠	٥٣،٤	— ١٣٦،٦
١٩٦٧/٦٦	— ١١٥،٢	٥٨،٥	— ٥٦،٧
١٩٦٨/٦٧	— ٩٩،٠	٤١،٧	— ٥٧،٣

المصدر : وزارة التخطيط ـ سجلات شعبة التجارة الخارجية .

المنوال التصديرى الزراعى المصرى : لكى تتضح معالم وأبعاد ميزان المدفوعات المصرية فإن الأمر يوجب دراسة هيكل الصادرات الزراعية المصرية حتى يمكن الوقوف على مصادر العجز فى ميزان المدفوعات المصرية ، ومن ثم معرفة مدى مساهمة هذه المصادر فى ذلك العجز، ليمكن تخفيف حدته إلى أقل قدر ممكن، أو العمل على تلافيه نهائياً .

ويوضح جدول (٢) هيكل الصادرات المصرية عموما وخاصة السلع الزراعية كمجموعة ، والأرز كسلعة داخل هذه المجموعة . ويتضح من هذا الجدول أهمية الدور الذى تلعبه صادرات السلع الزراعية بين إجمالى الصادرات المصرية حيث بلغت نسبة مساهمة السلع الزراعية خلال عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ حوالى ٧٧,٧ ٪ من جملة الصادرات تقريباً . ولقد أخذت هذه النسبة بين الزيادة والنقص حتى عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ ، حيث لم تقل نسبة مساهمة الصادرات الزراعية بأى حال من الأحوال عن ٦٥,٩ ٪ تقريبا ، ومن خلال تطور هيكل الصادرات يمكن استنتاج الدور الرئيسى الذى تقوم به الصادرات الزراعية فى توفير العملات الحرة ، وبالتالى فى تنفيذ مشروعات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ويعزى نقص مساهمة الزراعة بعد عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ إلى السياسة التى اتبعتها الدولة فى التحول من الصادرات الزراعية الخام إلى الصادرات الصناعية والتى قطعت الجمهورية العربية المتحدة شوطا هاما فى إنتاجها ، وكذلك السلع النصف مصنعة ، وذلك كله تفاديا للمخاطر التى يتعرض لها الاقتصاد القومى من جراء اعتماده على محصول واحد فى التصدير ، إذ أن أى تذبذب فى هذا المحصول — سواء من حيث الكمية المنتجة أو من حيث السعر العالمى له — يؤثر بدرجة كبيرة على الاقتصاد ويعرضه لهزات عنيفة لا تحمد عقباها . ورغم هذا فإن صادرات الجمهورية العربية المتحدة ما زالت تعتمد إلى حد كبير على الصادرات من السلع الزراعية حتى تتقدم صادراتها ويتم التوسع فى المجموعات السلعية الأخرى وبالأخص السلع النصف مصنعة .

وبدراسة المنوال التصديرى الزراعى المصرى والذى يتبين من جدول (٣) خلال الفترة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ حتى ١٩٦٧ / ١٩٦٨ فإنه يتضح أن القطن المصرى يمثل فى المتوسط خلال الفترة الآنفة الذكر حوالى ٧٩,٣ ٪ تقريباً من المنوال الاقتصادى الزراعى المصرى ، بينما يمثل الأرز حوالى ١٢,٢ ٪ تقريبا خلال نفس الفترة من هذا المنوال ، وأن صادرات البصل الطازج تمثل حوالى ٣,٢ ٪ تقريبا من هذا المنوال أيضاً ، بينما تمثل صادرات البطاطس حوالى ١,٢ ٪ تقريبا ، وأن مجموع السلع الزراعية الأخرى(٤) تمثل حوالى ٤,١ ٪ من هذا المنوال تقريبا ،

(٤) وتمثل الخضر والفواكه ، وغير ذلك .

جدول (٢) : تطور الأهمية النسبية لصادرات الأرز خلال الفترة
١٩٥٩ /١٩٦٠ حتى ١٩٦٧/١٩٦٨
(القيمة بالمليون جنيه)

البيان	السنوات: ٦٠/٥٩	٦١/٦٠	٦٢/٦١	٦٣/٦٢	٦٤/٦٣	٦٥/٦٤	٦٦/٦٥	٦٧/٦٦	٦٨/٦٧
إجمالى الصادرات المصرية	١٨٩٫٩	١٨٩٫٠	١٥١٫٠	١٩٧٫٨	٢٣٨٫٢	٢٦٥٫٢	٢٥٨٫٥	٢٦١٫٣	٢٤٤٫٧
صادرات السلع الزراعية	١٤٧٫٦	١٤٢٫٨	١٠١٫٩	١٣٨٫٠	١٦١٫٤	١٨٥٫١	١٧٩٫٦	١٧٢٫٢	١٦٢٫١
صادرات الأرز	٤٫٧	١٢٫٥	٢٫٨	١٩٫٠	٣١٫٢	٢١٫٥	٢١٫٨	٢٦٫٩	٣٩٫٣
الأهمية النسبية للصادرات الزراعية (٪)	٧٧٫٧	٧٥٫٦	٦٧٫٥	٦٩٫٨	٦٧٫٨	٦٩٫٨	٦٩٫٥	٦٥٫٩	٦٦٫٢
الأهمية النسبية لصادرات الأرز بين السلع الزراعية (٪)	٣٫٢	٨٫٨	٢٫٧	١٣٫٨	١٩٫٣	١١٫٦	١٢٫١	١٥٫٦	٢٤٫٢

جدول (٣) : المنوال التصديرى

١٩٥٩/١٩٦٠ حتى

القيمـــة

السنوات	٥٩/١٩٦٠		٦٠/١٩٦١		٦١/١٩٦٢		٦٢/١٩٦٣	
السلعة	القيمة بالمليون جنيه (ق)	٪ لكل سلعة إلى جملة قيمة الصادرات الزراعية	ق	٪	ق	٪	ق	٪
القطن	١٣٤،٦	٩١،٢	١٢١،٨	٨٥،٤	٨٨،٨	٨٧،١	١٠٣،٧	٧٥،٢
الأرز	٤،٧	٣،٢	١٢،٥	٨،٨	٢،٨	٢،٧	١٩،٠	١٣،٨
البصل	٢،٧	١،٨	٣،٦	٢،٥	٤،٩	٤،٨	٤،٥	٣،٢
البطاطس	٢،١	١،٤	١،٢	٠،٨	٢،٥	٢،٥	٢،٧	٢،٠
أخرى	٣،٥	٢،٤	٣،٧	٢،٥	٢،٩	٢،٩	٨،٠	٥،٨
جملة الصادرات الزراعية المصرية	١٤٧،٦		١٤٢،٨		١٠١،٩		١٣٨،٠	
المتوسط العام		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠

المصدر : وزارة التخطيط ـ سجلات شعبة التجارة الخارجية .

الزراعى المصرى خلال الفترة

١٩٦٧ / ١٩٦٨

بالمليون جنيه)

٦٣/١٩٦٤		٦٤/١٩٦٥		٦٥/١٩٦٦		٦٦/١٩٦٧		٦٧/١٩٦٨		المتوسط
ق	٪	ق	٪	ق	٪	ق	٪	ق	٪	
١١٧٫٣	٧٢٫٦	١٤٨٫٣	٨٠٫١	١٤٤٫٥	٨٠٫٥	١٢٧٫٦	٧٤٫١	١٠٩٫٧	٦٧٫٧	٧٩٫٣
٣١٫٢	١٩٫٣	٢١٫٥	١١٫٦	٢١٫٨	١٢٫١	٢٦٫٩	١٥٫٦	٣٩٫٢	٢٤٫٢	١٢٫٢
٤٫٦	٢٫٨	٦٫٣	٣٫٤	٤٫٨	٢٫٧	٧٫٦	٤٫٤	٥٫١	٣٫١	٣٫٢
١٫٤	٠٫٩	١٫٣	٠٫٧	٣٫٥	١٫٤	١٫٧	١٫٠	٠٫٨	٠٫٥	١٫٢
٨٫٧	٤٫٤	٧٫٧	٤٫٣	٦٫٠	٣٫٣	٨٫٢	٤٫٩	٧٫٢	٤٫٥	٤٫١
١٦١٫٤		١٨٥٫١		١٧٩٫٦		١٧٢٫٢		١٦٢٫١		
	١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠		١٠٠	١٠٠

ويتبين باستعراض هذا المنوال التصديرى الزراعى المصرى أنه بينما يحتل القطن المرتبة الأولى ، فإن الأرز يمثل المركز الثانى من حيث جلب العملات الأجنبية فى الجمهورية العربية المتحدة ، ويدر الأرز المصرى دخلا سنوياً من الصادرات يقدر بحوالى ٣٠ مليون جنيه فى المتوسط . وقد بين البحث أن فدان الأرز — مقوما بالأسعار العالمية — يؤدى إلى تحسن فى الميزان التجارى الذى يؤدى إلى تخفيف العجز فى ميزان المدفوعات المصرية بقيمة هذه المساهمة . وتتضح أهمية صادرات الأرز المصرى ، وذلك من خلال دراسة تطور كمية وقيمة الصادرات خلال الفترة الزمنية ١٩٥٩ / ١٩٦٠ حتى ١٩٦٧ / ١٩٦٨ والذى يتضح منه أن الصادرات من الأرز المصرى قد بلغت حوالى ٥٢٧،٥ ألف طن تقريبا عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ بزيادة قدرها حوالى ٤٠٤،٨ ألف طن عن سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ ، والتى بلغت حوالى ١٢١،٧ ألف طن ، وبنسبة زيادة قدرها ٤٣٣،٤ ٪ تقريبا . كذلك فقد زادت قيمة الصادرات الأرزية من ٤،٣ مليون جنيه عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ إلى ٣٩،٣ مليون جنيه عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ ، بزيادة قدرها ٣٥ مليون جنيه ، وتقدر نسبتها بحوالى ٨٣٦،٢ ٪ تقريبا ، وحيث إن معظم دول العالم المنتجة للأرز مستهلكة له ، على عكس الحال فى الجمهورية العربية المتحدة ، فإن المجال متسع أمام الجمهورية العربية المتحدة لزيادة الصادرات والتوسع فيها وغزو أسواق جديدة مع المحافظة على أسواقنا التقليدية للأرز العالمية وذلك عن طريق دراسة دقيقة لأسواق الأرز المصرى العالمية .

أهم العوامل التى تحدد الطلب على الأرز المصرى فى الأسواق العالمية : يتأثر الطلب الخارجى للأرز المصرى بعدة عوامل يمكن إيجازها فى الآتى :

(١) صفات الحبوب : وذلك من حيث شكل الحبوب وحجمها ودرجة صلابتها وشفافيتها ، فإذا امتاز الأرز فى هذه الصفات فإننا نجد أن الطلب الخارجى يزداد عليه ، فتفضل الأسواق الأوربية الأرز المصرى الذى يمتاز بهذه الصفات كما يفضله المستهلك اليابانى لتشابه صفاته مع الأرز اليابانى .

(٢) درجة ضرب الأرز وطريقة معاملته : حيث تفضل بعض الدول مثل إنجلترا وألمانيا الغربية استيراد الأرز المصرى على هيئة أرز مقشور بغرض إتمام

عمليات الضرب بمضاربها المحلية وذلك لتحقيق غرضين ، أولهما : تشغيل مضاربها المحلية ، وثانيهما : إنتاج أرز تتوافر فيه المواصفات المرغوبة للمستهلكين . بينما تفضل بعض الدول كالهند والباكستان وسيلان وبعض دول غرب أفريقيا(٥) الأرز المغلى لارتفاع قيمته الغذائية عن الأرز المبيض .

(٣) طريقة الطهى التى تعود عليها المستهلك : يتبع أغلب مستهلكى الأرز بدول الشرق الأقصى كأندونيسيا والصين والهند على الأرز طريقة خاصة لطهيه وتعودوا على اتباع هذه الطريقة منذ أجيال طويلة ، لذلك فإنهم يفضلون أصناف الأرز صلبة الحبة التى تتحمل ارتفاع درجة الحرارة لمدة طويلة دون أن تنفجر الحبوب ، لذلك فإنهم لا يقبلون على أصناف الأرز المستديرة الحبة وغير الصلبة التى تصبح كتلة واحدة ملتصقة عند طهيها بطريقة الغلى ، فى حين يتبع أغلب مستهلكى الأرز باليابان والصين الوطنية وكوريا طريقة طهى الأرز بواسطة البخار ، لذلك فإنهم يفضلون أصناف الأرز غير الصلبة التى تناسب طريقة طهيهم .

(٤) مستوى الدخل القومى فى الدول المستوردة : حيث تختلف الأسواق المستوردة للأرز المصرى تبعا لمستوى المعيشة بها ، فارتفاع الدخل القومى فى سنغافورة والماليزيا وهونج كونج يجعل المستهلكين بها يفضلون استهلاك أصناف ورتب الأرز مرتفعة الجودة وقليلة النسبة فى الكسر ، نظراً لتوافر الموارد لديها من العملات الحرة لاستيراد احتياجاتها من تلك الدول ، بينما تواجه بعض الدول المستوردة للأرز بمنطقة الشرق الأقصى كاندونيسيا والهند وسيلان والباكستان والفلبين بعض الصعوبات الاقتصادية لتوفير العملات الحرة اللازمة لتمويل احتياجاتها من الأرز ، مما يضطرها إلى استيراد رتب الأرز مرتفعة نسبة الكسر ، وذلك نظراً لانخفاض أسعار تصديرها نسبياً عن الرتب الأخرى . ومن أهم دول الشرق الأقصى المستوردة للأرز المصرى : اليابان ، وأندونيسيا ، والهند ، والفلبين وسيلان ، وتعتبر هذه الأسواق من الأسواق الهامة التى يمكن تصريف الأرز المصرى بها .

---

(٥) المصدر : منظمة تسويق وتصدير الحاصلات الزراعية — التقارير الدولية ١٩٦٨ .

الأسواق العالمية للأرز المصرى

ذكر بريتال سينج [٦] فى تقرير عن الأرز المصرى أن مناطق استهلاك الأرز المصرى فى العالم تغيرت طوال نصف القرن الاخير ، فقبل الحرب العالمية الأولى كان ثلاثة أرباع الأرز المصرى تقريبا يتجه إلى تركيا وحدها ، وكانت فرنسا كذلك لها أهميتها من حيث استيراد الأرز المصرى . أما فى فترة ما بين الحربين فإن الأسواق الاستهلاكية الأرز المصرى كان أغلبها فى سوريا ، وفلسطين ، ورومانيا ، وفى خلال الفترة القصيرة اللاحقة مباشرة للحرب عندما نقص التموين فى الشرق الأقصى نتيجة لانتشار الحروب ، وللصعوبات الداخلية بعد الحرب فى البلاد الرئيسية فى إنتاج الارز ، أصبحت الهند وسيلان مستهلكتين هامتين للأرز المصرى . ومنذ عام ١٩٥٤ وبالأخص سنة ١٩٥٦ أصبح الاتحاد السوفيتى وألمانيا وسوريا ولبنان والأردن ، المستهلكين الأساسيين للأرز المصرى ، ولو أن الشرق الأقصى كان سوقا هاما كذلك فى عام ١٩٥٨ . وقد ترجع هذه التغيرات فى الأسواق الاستهلاكية الدولية للأرز المصرى إلى عوامل سياسية و قتصادية مختلفة من ناحية ، وإلى الحاجة إلى العملات الأجنبية من ناحية أخرى .

وعموما فيمكن تقسيم الأرز المصرى إلى مجموعات تحتوى كل مجموعة على عدد معين من دول العالم المستهلكة للأرز ، حتى يمكن معرفة أهمية كل سوق مستهلكة للأرز وكذلك الوزن النسبى لكل بلد داخل هذه السوق ، وبالتالى فإنه يمكن تحديد أهم الأسواق المستوردة للأرز المصرى ، وكذلك الأسواق الدولية التى فقدتها تجارة الأرز المصرى ، وما يمكن غزوه من أسواق جديدة أو المحافظة على الأسواق الدولية القائمة للأرز المصرى . ويبين الجدول (٤) كمية وقيمة الصادرات من الأرز إلى أهم مجموعات الدول المستوردة ، والأهمية والنسبية لكل مجموعة من المجموعات ، يتضح منه ما يأتى :

(١) أن أهم مجموعة من الدول المستوردة للأرز المصرى هى مجموعة الدول

---

(٦) برتيال سنج (١٩٥٩) تقرير الأرز ، مصلحة الاقتصاد الزراعى والاحصاء ، وزارة الزراعة .

الاشتراكية حيث قد تزيد الكميات المصدرة من الأرز المصرى إليها عن ٥٠٪ من إجمالى صادرات الأرز المصرى .

(٢) يلى مجموعة الدول الاشتراكية مباشرة فى الأهمية الاستهلاكية للأرز المصرى مجموعة الدول العربية حيث نسبة ما استوردته هذه المجموعة خلال عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ حوالى ٣٨,٤ ٪ تقريباً من إجمالى صادرات الأرز المصرية .

(٣) أن مجموعة الدول الغربية كانت تحتل مركزاً هاما من صادرات الأرز المصرى ، ولكنها بدأت تتناقص منذ عام ١٩٦٣/١٩٦٤ وذلك بسبب تدهور العلاقات السياسية بين الجمهورية العربية المتحدة وبين معظم دول هذه المجموعة .

(٤) بدأت مجموعة الدول الأفريقية منذ عام ١٩٦١ / ١٩٦٢ تستهلك الأرز المصرى حيث تقدر نسبة الأرز المصرى المصدر إلى مجموعة هذه الدول بحوالى ١٢,٨ ٪ تقريبا من إجمالى الصادرات الأرزية المصرية عموما ، ثم أخذت تنقص هذه النسبة إلى أن وصلت ٣ ٪ من إجمالى صادرات الأرز المصرى عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ .

(٥) إن الهند كانت تستورد كميات كبيرة من الأرز المصرى تصل نسبتها حوالى ٢٥ ٪ من إجمالى الصادرات الأرزية ، ثم بدأت هذه النسبة تقل إلى أن بلغت ٨,٢ تقريبا عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ .

(٦) بدأت أندونيسيا تستورد الأرز المصرى منذ عام ١٩٦٢ / ١٩٦٣ ، وتقدر نسبة الأرز المصرى المستورد إليها عامى ١٩٦٢/١٩٦٣ ، ١٩٦٣/١٩٦٤ بنسبة ١٢,٨٠ و ٧,٨ ٪ من إجمالى صادرات الأرز المصرى على التوالى تقريباً . ثم انقطعت هذه الدولة عن استيراد الأرز المصرى حتى عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ حيث بلغت نسبة ما استوردته حوالى ٨,٢ ٪ من جملة صادرات الأرز المصرى تقريبا .

(٧) ظهرت الفلبين كمستورد للأرز المصرى عام ١٩٦٧ واستوردته

جدول (٤): الأهمية النسبية لصادرات الأرز
صادرات الأرز فى الجمهورية العربية المتحدة

(القيمة « ق » بالمليون جنيه

السنوات	١٩٦٠/٥٩		١٩٦١/٦٠		١٩٦٢/٦١		١٩٦٣/٦٢	
البيـــان	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق
جملة صادرات الأرز	١٢١،٧	٤،٧	٣٧١،٥	١٢،٥	٨٠،٠	٢،٨	٣٨٧،٥	١٩،٠
مجموعة الدول الاشتراكية ٪	٢٢،٥	٢٩،٨	٢٤،٣	٢٨،٠	٨،٦	١٠،٧	٤٧،٧	٤٨،٤
مجموعة الدول العربية ٪	٣٨،٤	٣٨،٣	١٩،٢	٢١،٣	٣٧،١	٣٩،٢	١٥،٠	١٧،٤
مجموعة الدول الغربية ٪	١٣،٨	١٢،٨	١٨،٢	١٦،٠	٩،٦	٧،١	١٨،٥	١٧،٤
مجموعة الدول الأفريقية ٪	١٣،٨	١٢،٨	١٨،٢	١٦،٠	١٢،٨	١٠،٧	١،٠	١،١
الهند (٪)	٢٥،٣	١٩،١	٢٥،٥	٢٢،٢	١٨،٥	١٧،٩	—	—
اندونيسيا (٪)	—	—	—	—	—	—	١٢،٣	١١،١
الفلبين (٪)	—	—	—	—	—	—	—	—
دول أخرى (٪)	—	—	—	١٢،٥	١٣،٤	١٤،٣	٥،٥	٤،٦

لكل مجموعة من الدول بالنسبة لإجمالى
خلال الفترة ٥٩ / ١٩٦٠ حتى ٦٧ / ١٩٦٨

الكمية ، ك ، بالمليون طن)

١٩٦٨/٦٧		١٩٦٣/٦٢		١٩٦٦/٦٥		١٩٦٥/٦٤		١٩٦٤/٦٣	
ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك	ق	ك
٣٩،٣	٥٢٧،٥	٢٦،٩	٣٨٩،٢	٢١،٨	٣٥٤،٠	٢١،٥	٣٦٥،١	٣١،٥	٥٥١،٩
٥٠،٤	٤٣،٤	٦٤،٢	٥٨،١	٦٣،٣	٥٩،٠	٦٥،٧	٦٢،٧	٦٣،٥	٦٠،٧
٧،٦	٧،٤	٩،٣	٩،١	١١،٤	١٠،٩	١٠،٢	١٠،٠	١٢،١	١١،٥
٥،٦	٧،٠	٥،٦	٧،٠	١٠،٥	١٢،٥	١٠،٢	١١،٨	١٠،٨	١٢،١
٤،٣	٣،٠	٠،٧	٠،٧	٠،٥	٠،٥	١،٥	٢،٤	٢،٥	٣،٧
٧،٦	٨،٢	٦،٧	٧،٦	١١،٥	١٣،٢	٨،٥	٩،٦	٣،٢	٣،٥
٧،٦	٨،٢	—	—	—	—	—	—	٦،٧	٧،٨
٧،٦	٩،٥	—	—	—	—	—	—	—	—
١٠،٣	١٢،٤	١٣،٤	١٧،٥	٢،٨	٣،٨	٣،٩	٣،٥	٢،٢	٠،٧

حوالى ١٠٠٫٥ ألف طن قيمتها ٣ ملايين من الجنيهات وبنسبة ٩٫٥ ٪ تقريبا من إجمالى كمية صادرات الأرز المصرى ، ولأهمية هذه المجموعات الدولية المستهلكة للأرز المصرى فإنه يلزم سرد كل مجموعة من هذه المجموعات بشىء من الإسهاب :

(١) سوق الدول الاشتراكية : وتحتل مجموعة الدول الاشتراكية مركز الصدارة بين المجموعة الدولية المستوردة للأرز المصرى ، وتبلغ نسبة ما صدر إليها من الأرز المصرى مايزيد عن ٥٠ ٪ تقريبا من إجمالى الأرز المصرى المصدر إلى العالم ، ويحتل الاتحاد السوفيتى المركز الأول بين الدول المستوردة للأرز المصرى داخل هذه المجموعة ، حيث تقدر نسبة ما استورده من الأرز المصرى حوالى ٤٨٫٤ ٪ من إجمالى المصدر إلى مجموعة الدول الاشتراكية خلال عام ١٩٦٢ / ١٩٦٣ ، ثم تناقصت هذه النسبة إلى ٣٨٫٢ ٪ تقريبا عام ١٩٦٣ / ١٩٦٤ ، ثم إلى ٣١ ٪ تقريبا خلال عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ ، ثم إلى حوالى ٣٥٫٦ ٪ خلال عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ ، ثم قفزت هذه النسبة إلى ٧٠٫٥ ٪ خلال عام ١٩٦٦ / ١٩٦٧ ، ثم تناقصت ثانية إلى ٥٥٫٤ ٪ تقريبا من إجمالى المصدر إلى مجموعة هذه الكتلة عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ تقريبا .

ويتضح مما تقدم أن صادرات الأرز المصرى إلى الاتحاد السوفيتى تتذبذب بين الزيادة والنقص من سنة إلى أخرى ولكنها تظل محتفظة بمركز الصدارة بين أهم دول هذه المجموعة ، كذلك فإن السوق السوفيتية تعتبر من الأسواق التقليدية التى يجب المحافظة عليها وزيادة الكميات المصدرة إليها . ويلى الاتحاد السوفيتى مباشرة فى الأهمية النسبية جمهورية كوبا ، حيث تحتل تقريبا المركز الثانى بين مجموعة الدول الاشتراكية المستوردة للأرز المصرى ، حيث بلغت نسبة ما استوردته من الأرز المصرى عام ١٩٥٩ / ١٩٦٠ حوالى ٢٧٫٥ ٪ تقريبا من إجمالى المصدر إلى هذه المجموعة الدولية ، ثم ارتفعت هذه النسبة فى عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ إلى ٦١٫٤ ٪ تقريبا ، ثم إلى ١٠٠ ٪ من اجمالى صادرات الأرز المصرى عام ١٩٦١ / ١٩٦٢ حيث نقصت كمية الأرز المصدرة إلى مجموعة الدول الاشتراكية خلال هذه السنة إذ بلغت ٦٫٩ ألف طن صدرت كلها إلى جمهورية كوبا . ويلى كوبا فى أهميتها الاستهلاكية للأرز المصرى جمهورية تشيكوسلوفاكيا

إذ تحتل تقريبا المركز الثالث بين مجموعة الدول الاشتراكية المستوردة الأرز المصرى، ولقد وصلت نسبة ما استوردته تشيكوسلوفاكيا من الأرز المصرى عام ١٩٦٠ / ١٩٦١ حوالى ٢٧،٥ ٪ من جملة ما استوردته مجموعة الدول الاشتراكيه ، وكانت تحتل المركز الثالث خلال هذا العام بعد كوبا ، ثم احتفظت بعد ذلك بمركزها الثالث خلال الأعوام التالية فيما عدا عامى ١٩٦٤ / ١٩٦٥ و ١٩٦٥ / ١٩٦٦ والتى احتلت فيها جمهورية الصين الشعبية المركز الثالث خلال هذين العامين إذ لم تدخل جمهورية الصين الشعبية سوق الأرز المصرى إلا عام ١٩٦٣ / ١٩٦٤ ، وبدأت باستيراد ٢٠ ألف طن ، ثم بدأت تزداد كميات الأرز المصرى التى تستوردها جمهورية الصين الشعبية حيث قدرت بحوالى ٣٩ ألف طن عام ١٩٦٤ / ١٩٦٥ تبلغ نسبتها حوالى ١٧ ٪ من إجمالى الأرز المصرى المصدر إلى هذه المجموعة ، ثم ارتفعت هذه الكمية إلى ٥٤ ألف طن خلال عام ١٩٦٥ / ١٩٦٦ تقدر نسبتها بنحو ٢٥،٨ ٪ تقريبا ، ثم تناقصت هذه النسبة مرة ثانية عام ١٩٦٦/١٩٦٧ إلى حوالى ٤،٤ ٪ تقريبا من اجمالى الأرز المصرى المصدر إلى هذه المجموعة ، ولم تستورد الصين أى كمية من الأرز المصرى خلال عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ . وتعتبر يوغوسلافيا وألمانيا الشرقية من بين الدول الهامة المستوردة للأرز المصرى داخل هذه المجموعة الدولية ، وكانت أقصى كمية أرز مصرى استوردتها ألمانيا الشرقية حوالى ١٦،١ ألف طن عام ١٩٦٧ / ١٩٦٨ . أما يوغوسلافيا فكانت أقصى كمية استوردتها من الأرز المصرى تقدر بنحو ٣٠،٩ ألف طن تقريبا عام ١٩٦٣ / ١٩٦٤ . أما بلغاريا ورومانيا والمجر وكذلك بولندا فلقد دخلوا كمستهلكين للأرز المصرى لأول مرة خلال ١٩٦٢ ١٩٦٣ . ويتضح من هذا التحليل السريع أن وجهة صادرات الأرز المصرى اتجهت إلى الدول الاشتراكية بعد أن كانت وجهتها الدول الغربية ، ولهذا قد يرى أنه يجب العمل على توسيع قاعدة سوق الأرز المصرى إلى هذه البلاد .

ب) أسواق الدول العربية : وتعتبر أسواق الدول العربية من أهم الأسواق التقليدية المستوردة للأرز المصرى إذ تحتل المركز الثانى الاستهلاكى للأرز

المصرى بعد الاتحاد السوفيتى حيث تبلغ نسبة ما تستورده هذه الأسواق مايزيد على ١٥٪ فى المتوسط ، وتعتبر جمهورية سوريا أهم أسواق هذه المجموعة خلال الفترة من عام ١٩٥٩/١٩٦٠ إلى عام ١٩٦٣/١٩٦٤ حيث بلغت نسبة ما صدر إلى هذه السوق حوالى ٤٦٠٤٪ من إجمالى صادرات الأرز المصرى المصدر إلى الدول العربية وذلك عام ١٩٥٩/١٩٦٠ ، ثم نقصت هذه النسبة إلى نحو ٤٢٠٣٪ عام ١٩٦٠/١٩٦١ ، ثم انخفضت هذه النسبة إلى ٢٧٠٩٪ عام ١٩٦١ / ١٩٦٢ حيث انتقلت هذه الأهمية إلى السوق اللبنانى فأصبحت لبنان ابتداء من عام ١٩٦١/١٩٦٢ تحتل المرتبة الأولى بين الأسواق العربية المستوردة للأرز المصرى، حيث بلغت نسبة إجمالى المصدر إليها حوالى ٣١٠٧٪ عام ١٩٦١/١٩٦٢ ، ثم أخذت لبنان تحتل المركز الأول بين الدول العربية خلال الفترة من ١٩٦١/١٩٦٢ حتى ١٩٦٧/١٩٦٨ وذلك باستثناء عام ١٩٦٣/١٩٦٤ حيث تبوأت سوريا المركز الأول مرة ثانية. ويلى لبنان وسوريا فى الأهمية النسبية مباشرة سوق الأردن حيث يحتل المركز الثالث بين أهم الدول العربية المستوردة للأرز المصرى ، فقد بلغ نسبة ماصدر إلى الأردن من الأرز المصرى عام ١٩٥٩/١٩٦٠ حوالى ٢١٠٥٪ من إجمالى الأرز المصدر إلى الدول العربية ، ثم أخذت هذه النسبة تدور حول هذا المعدل جاعلة الأردن محتفظة بالمركز الثالث لمجموعة الدول العربية المستوردة للأرز المصرى . ويلى الأردن فى أهميتها النسبية فلسطين رغم أنها تستورد كميات ضئيلة ، ثم بعض الدول العربية الأخرى مثل ليبيا والسودان والجزائر والعراق والكويت ، وتعتبر الكميات المصدرة إلى هذه الدول ضئيلة ، ولم تستورد الجزائر الأرز المصرى إلا عامى ١٩٦٦/١٩٦٧ و ١٩٦٧/١٩٦٨ حيث استوردت ما يقدر بنحو ١٠٥ ، ٣٠٥ ألف طن على التوالى . وتعتبر أسواق الدول العربية من الأسواق التقليدية المستوردة للأرز المصرى . وقد اتصفت صادرات الأرز المصرى إلى الدول العربية خلال السنوات الأخيرة بشىء من الجمود ، حيث يقدر متوسط كمية الأرز المصدرة خلال الفترة ١٩٦٤/١٩٦٥ حتى ١٩٦٧/١٩٦٨ بحوال ٢٧٠٧ ألف طن تقريباً . ومن أهم الأسواق العربية التى فقدتها صادرات الأرز المصرى هى المملكة العربية السعودية منذ عام ١٩٦٢ فقد أخذت تستورد حاجتها من الأرز من تايلاند ، التى هى أبعد مسافة منها عن الجمهورية العربية المتحدة ، وبالتالى فإن تكاليف نقل الأرز من تايلاند إلى السعودية تكون مرتفعة .

وتقوم بعض الدول العربية بتخفيض الرسوم الجمركية على صادرات هذه الدول من الأرز المصرى مما يشجع المستورد فى هذه البلدان إلى استيراد الأرز المصرى، ولقد بلغت الرسوم الجمركية المفروضة على الأرز المصرى نحو الى ٧٪ من القيمة الاستيرادية فى سوريا ولبنان والمملكة الأردنية الهاشمية . أما الرسوم الجمركية التى كانت مفروضة على الأرز من إنتاج الدول الأخرى فتصل حوالى ١٢٪ تقريباً من القيمة الاستيرادية ، وهذا يدل على التسهيلات الممنوحة بالنسبة لاستيراد الأرز المصرى ، ولكن تكتل بعض التجار الرأسماليين فى لبنان أدى إلى اتخاذ قرار فيه بإلغاء الرسوم الجمركية التى كانت مفروضة على الأرز المصرى مما أدى إلى تحول بعض المستوردين إلى استيراد الأرز من إيطاليا وأسبانيا . وتتم صادرات الأرز المصرى إلى جميع الدول العربية ماعدا الأردن والكويت بالعملات الحسابية . ومن هذا التحليل السريع يتضح أنه يجب المحافظة على أسواق الدول العربية كأسواق تقليدية مع عمل التسهيلات اللازمة للمستوردين فى هذه الدول حتى لا يتحولون إلى أسواق أرزية عالمية أخرى .

(ج) أسواق الدول الغربية : وتحتل أسواق هذه المجموعة المركز الثالث تقريباً . وتحتل المانيا الغربية المركز الأول بين مجموعة هذه الأسواق الغربية المستوردة للأرز المصرى، حيث تزيد ماتستورده فى بعض السنوات عن ٥٠٪ من إجمالى الأرز المصرى المصدر إلى مجموعة الدول الغربية، فقد بلغت نسبة ما استوردته ألمانيا الغربية عام ١٩٥٩/١٩٦٠ نحو ٧٣،٥٪ من إجمالى الأرز المصرى المصدر إلى دول هذه المجموعة ، ثم وصلت هذه النسبة إلى ٤٥،٩٪ عام ١٩٦٠/١٩٦١ ثم انخفضت إلى نحو ١٢،٩٪ عام ١٩٦١/١٩٦٢ ، ثم ارتفعت ثانية إلى حوالى ٥٠،٨٪ عام ١٩٦٢/١٩٦٣ . وبقيت هذه النسبة كما هى عام ١٩٦٣/١٩٦٤ تقريباً، وأخذت هذه النسبة بين الزيادة والنقص ، إلا أن جمهورية ألمانيا احتفظت بالمركز الأول دائماً بالنسبة لدول هذه المجموعة من حيث استهلاكها للأرز المصرى .

ويلى ألمانيا الغربية مباشرة من حيث الأهمية النسبية لاستهلاك الأرز المصرى فنلندا حيث تحتل فنلندا المركز الثانى بين دول هذه المجموعة بعد ألمانيا الغربية ،

ثم تأتى انجلترا بعد ذلك فى المرتبة الثالثة بين دول هذه المجموعة ، فقد بلغت نسبة ما استوردته من الأرز المصرى حوالى ٦٠١ ٪ من جملة المصدر إلى دول المجموعة وارتفعت هذه النسبة إلى نحو ١٠٠٧ ٪ عام ١٩٦٠/١٩٦١ ثم بلغت حوالى ٢٨٠٦ ٪ عام ١٩٦١/١٩٦٢ ، ثم انخفضت هذه النسبة بعد ذلك واستمرت فى الانخفاض خلال السنين الأخيرة إلى أن وصلت إلى ١٠١ ٪ تقريباً عام ١٩٦٧/١٩٦٨ .

ثم يأتى بعد ذلك فى مجموعة الدول الغربية المستوردة للأرز المصرى جمهورية فرنسا وقد دخلت سوق الأرز المصرى لأول مرة فى عام ١٩٦٣/١٩٦٤ ، وتقدر نسبة الأرز المصرى المستهلك فيها حوالى ٣٠٧ ٪ من إجمالى الأرز المصرى المصدر إلى دول هذه المجموعة .

ثم يلى فرنسا هولندا وإيطاليا والنمسا والبرتغال واليونان وسويسرا وقبرص وبلجيكا . وتعتبر أسواق هذه المجموعة من الأسواق التقليدية ، وجميع دول هذه المجموعة تستورد الأرز المصرى بالعملات الحرة ، ويلاحظ كذلك تدهور الكميات المصدرة إلى دول هذه المجموعة ، ولهذا فإنه يلزم دراسة أسباب هذا التدهور ، ومن ثم العمل على زيادة صادرات الأرز إلى دول هذه المجموعة .

(د) أسواق الدول الإفريقية : بدأت أسواق هذه المجموعة تستورد الأرز المصرى منذ عام ١٩٦١/١٩٦٢ ، وتقدر نسبة الأرز المصرى المصدر الى هذه المجموعه حوالى ١٢٠٨ ٪ تقريبا من إجمالى صادراته ، ثم أخذت تنخفض هذه النسبه حتى وصلت إلى ٣ ٪ تقريبا عام ١٩٦٧/١٩٦٨ . وتعتبر السوق الافريقية للأرز المصرى سوقا مفتوحا يمكن غزوه إذا ماوجهت العناية إلى أسواق هذه المجموعة ، لأن نسبة مايصدر إليها يعتبر ضئيلا بالنسبة لحاجتها من الأرز بصفة عامة ، وأهم دول هذه المجموعة هى السنغال وغينيا والكامرون .

(هـ) أسواق أخرى : غير المجموعات السابقه تستورد الأرز المصرى وأهمها :

١ — الهند : حيث تعتبر الهند من أهم بلاد الشرق الأقصى المستوردة للأرز المصرى ، فهى تستورد كميات كبيرة منه سنويا ، وتحتل الهند المركز الثانى أو الثالث فى بعض السنوات ، وكذلك من أهم الدول المستوردة للأرز المصرى .

٢ — أندونيسيا : فقد دخلت أندونيسيا سوق الأرز المصرى خلال عامى ١٩٦٣/١٩٦٣ و ١٩٦٣/١٩٦٤ ثم انقطعت عن الاستيراد حتى عام ١٩٦٧/١٩٦٨ حيث استوردت كميه كبيرة بلغت نحو ٤٣,٣ ألف طن قيمتها ٣ ملايين من الجنيهات عام ١٩٦٧/١٩٦٨، ولهذا فإن سوق أندونيسيا يعتبر من الأسواق الهامة التى تجب المحافظه عليها .

٣ — الفلبين: استوردت الفلبين الأرز المصرى لأول مرة عام ١٩٦٧/١٩٦٨ وبنسبة كبيرة بلغت ٠,١ ألف طن تقريباً .

ومن هذا العرض السريع للتوزيع الجغرافى لصادرات الأرز المصرى يتضح أنه مازال المستقبل يبشر بالأمل أمام سوق الأرز المصرى ، وأنه يمكن توسيع دائرة سوقه الدولية إذا ماتمت دراسة متكاملة للأسواق المستوردة وكذلك الدول المصدرة إليها وإنتاج هذه الدول ومركزها التنافسى ، وهذا ماسيناقشه الجزء التالى من هذا البحث .

الإنتاج العالمى من الأرز

بلغ الإنتاج العالمى للأرز الشعير حوالى ١٦٠,٦٨ مليون طن مترى ، وذلك كمتوسط للسنوات (١٩٦٤ حتى ١٩٦٧) بينما يبلغ إنتاج الجمهورية العربية المتحدة من الأرز الشعير حوالى ٢,١١٢ ألف طن مترى ، أى أن نصيب الجمهورية العربية المتحدة من الإنتاج العالمى للأرز لايتعدى ١,٣ ٪ تقريبا من جملة الإنتاج العالمى . ومن حيث الإنتاج المصرى بالنسبة إلى الانتاج العالمى فإن الأمر لايستلزم سوى تحسين الإنتاج وزيادة إنتاجية الفدان ، أى اتباع السياسة الإنتاجية المناسبة ، وذلك نظراً لظروف محدودية الرقعة الزراعية وعدم إمكان زيادتها إلا بنسبة ضئيلة . أما الأمر الأهم فهو نسبة صادرات الجمهورية العربية المتحدة — والتى تقل مساهمتها من الصادرات العالمية عن نسبة مساهمتها فى الإنتاج العالمى — فهى لا تتعدى ٠,٦ ٪ من جملة الصادرات العالمية . وبدراسة أهم دول العالم المصدرة للأرز ونسبة كل منها من إجمالى الصادرات كمتوسط خلال السنوات (١٩٦٤ حتى ١٩٦٧) يتضح أن أكبر الدول المصدرة للأرز هى تايلاند ، حيث

تبلغ نسبة صادراتها من الأرز بالنسبة لاجمالى صادرات العالم منه حوالى ٢٤،٢ ٪ تقريباً ، تليها بورما وتبلغ نسبة صادراتها من الأرز حوالى ١٨ ٪ تقريبا علما بأن نصيب كل منهما من الإنتاج العالمى هو ٦٠٤ ٪ ، ٤،٨ ٪ تقريبا على التوالى ، ويليهما الولايات المتحدة الأمريكية . وتعتبر مثل هذه الدول أهم الدول الرئيسية المنافسة للأرز المصرى حيث تمثل صادرات بورما وتايلاند وحدهما حوالى ٤١،٢ ٪ ، وكما سبق القول من أن نسبة إنتاجهما معا لاتتعدى ١١،٢ ٪ تقريبا من جملة الإنتاج العالمى ، وقد يعزى ارتفاع نسبة المصدر من الأرز بهما إلى وجود فائض كبير متاح للتصدير لدى كل منهما . ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة لا تمثل أكثر من ٠،٠٦ ٪ من الصادرات الأرزية العالمية ، وذلك كمتوسط للسنوات (١٩٦٤ حتى ١٩٦٧) علما بأنها فى مركز تنافسى من الناحية الإنتاجية ، فإن ذلك يجعلها تمثل مكانة أكثر نسبية من هذه المكانة ، كما أن مركز الأرز من المحاصيل المنافسة له فى الدورة الزراعية فى الجمهورية العربية المتحدة من حيث القيمة المضافة من وحدة المساحة يعتبر مركزا قويا ، ومن المعروف أن الفائض العالمى المتاح للتصدير من الأرز عاجز عن سد حاجة الأسواق العالمية بكل حاجتها من الأرز ، ويخلص من هذا إلى أن الجمهورية العربية المتحدة فى مركز يسمح لها بزيادة المتاح للتصدير عن طريق اتباع السياسات الإنتاجية والتسعيرية والاستهلاكية الأرزية التى تحقق توفير هذا الفائض .

الأسعار العالمية للأرز المصرى

من دراسة السلسلة الزمنية للأسعار التصديرية للأرز المصرى خلال السنوات ١٩٥٩/١٩٦٠ حتى ١٩٦٥/١٩٦٦ لوحظ تمشيها تقريبا مع متوسط الأسعار العالمية للأرز فيما عدا عامى ١٩٦٦/١٩٦٧ و ١٩٦٧/١٩٦٨ فقد لوحظ ارتفاعهما الشاذ ، ولهذا فقد استبعدا من السلسلة الزمنية ، ولهذا فإنه رئى الاعتماد فى تقدير خط الاتجاه العام على متوسط الأسعار العالمية للأرز ، وذلك عند تقدير مستقبل الأسعار العالمية المحتملة للأرز المصرى فى أى سنة مستقبلة .

وبقياس خط الاتجاه العام لمتوسط الأسعار العالمية فإنه أمكن اشتقاق معادلة خط الاتجاه الآتية :

ص = ٢،٣٩ + ١١٠،٢ س

حيث (ص) تمثل السعر العالمى بالدولارات الأمريكية ، علما بأن السعر الرسمى للتحويل هو ٤٣،٨ قرشا للدولار الواحد ، (س) تمثل السنة المقرر خلالها السعر باعتبار سنة ١٩٥٩ / ١٩٦٠ هى أولى سنوات التقدير ، ولهذا فإنه على أساس هذه المعادلة عندما يتوفر فائض معين للتصدير فى المستقبل يمكن معرفة القيمة المحتملة للصادرات ، وبالتالى معرفة ماسيكون عليه مركز ميزان المدفوعات فى أى وقت فى المستقبل .

الصعوبات التى تواجه صادرات الأرز فى ج.ع.م

يمكن القول بصفة عامة إن أهم الصعوبات التى تواجه صادرات الأرز المصرى إلى الأسواق الخارجية تتلخص فى :

(١) خطأ التقديرات والبيانات الخاصة بالمساحات المزروعة والإنتاج وتحديد الفائض للتصدير مما يستتبعه خطأ فى خطة التصدير عموماً ، وعدم توافر إحصاءات سليمة ممثلة للواقع يحدد على أساسها الفائض المخصص للتصدير ويجرى الارتباط عليه ، ثم ظهور عجز بعد ذلك ، وتأثير ذلك على كل من السمعة التجارية للأرز المصرى فى الأسواق الخارجية ، وفى غرامات التأخير وتسديد هذه الغرامات بالعملات الحرة .

٢) عدم ترابط أجهزة الإنتاج مع أجهزة التصدير وعدم إخطار جهات التصدير بخطة إنتاجية طويلة الأجل تفصيليا لدراستها حتى يتسنى الإعداد لها ، ودرا . مكانيات التسويق فى العالم الخارجى .

(٣) عدم وجود تجميع زراعى لإنتاج الأرز للتصدير حيث يجب العمل على :

ا — توحيد المعاملة الزراعية فى المزارع المجمعة ، مما يمكن من الوصول إلى مواصفات قياسية طبقا لما تطلبه الأسواق الخارجية .

ب — سهولة النقل من مساحات الأرز المجمعة إلى مناطق التجهيز للتصدير .

ج — ضغط تكاليف النقل من مزارع الأرز المتناثرة إلى مناطق التجميع .

(٤) مشاكل النقل الداخلى وقصوره الواضح وعدم مرونته فى نقل المحصول من مركز الإنتاج إلى مركز التجميع ثم إلى المضارب ومنها إلى موانى التصدير .

(٥) عدم كفاية المخازن المعدة والمناسبة بموانى الشحن وأثر ذلك على ضعف إمكانيات هذه الموانى فى تغذية البواخر أثناء الشحن .

(٦) قصور إمكانيات موانى الشحن من حيث توفير المهمات الحديثة .

(٧) انعدام وسائل الدعاية للأرز المصرى فى الأسواق الخارجية .

لذلك فإنه لخلق أسواق عالمية للأرز المصرى، يجب العمل على تلافى الصعوبات السابقة التى تؤثر تأثيراً واضحا على أسعار الأرز المصرى فى الأسواق العالمية .

مستقبل الأسواق العالمية للأرز المصرى

وبدراسة السلسلة الزمنية لكمية الصادرات من الأرز المصرى الى مختلف الأسواق الأجنبية خلال الفترة من ١٩٥٩ حتى ١٩٦٧ وتقدير معادلة خط الاتجاه لكل منها ، يمكن تقدير كميات الأرز المحتمل تصديرها الى هذه الأسواق فى عام ١٩٧٥ . وفيما يلى معادلة خط الاتجاه العام لكل سوق وكذا الكميات المتوقع تصديرها الى هذه الأسواق عام ١٩٧٥ :

(أولا) سوق الدول الاشتراكية : بتقدير معادلة خط الاتجاه لهذا السوق وجد أن :

$$ص = -٥١ + ٤٤٫٣ س$$

حيث (ص) تشير الى كميات الأرز بالألف طن، (س) تشير إلى السنوات. ويتضح من هذه المعادلة كميات الأرز المصرى المحتمل تصديرها إلى هذه الأسواق عام ١٩٧٥ حوالى ٧٠٢٫١ ألف طن تقريبا .

ثانيا : سوق الدول العربية : وقد وجد أن معادله خط الاتجاه لها :

$$ص = ٥٢٫٨ - ١٫٣ س$$

ويتبين من هذه المعادلة أن كميات الأرز المصرى المحتمل تصديرها إلى هذه المجموعة عام ١٩٧٥ تقدر بنحو ٢،٧ ألف طن تقريبا .

(ثالثا) سوق الدول الغربيه : حيث إن معادلة خط الاتجاه لها على النحو التالى :

ص = ٤١،٢ + ٠،٢ س

وإن كميات الأرز المصرى المحتمل تصديرها فى عام ١٩٧٥ الى هذه المجموعة هو ٤٤،٦ طن تقريبا .

(رابعا) سوق الدول الأفريقيه : وقد قدرت معادله خط الاتجاه لها كالتالى:

ص = ٢ + س

ويتضح من هذه المعادلة أن كميات الأرز المصرى المتوقع تصديرها الى هذه السوق عام ١٩٧٥ حوالى ١٩ ألف طن تقريبا .

(خامسا) أسواق دوليه أخرى : وتشمل هذه السوق الدولية الهند والباكستان والفلبين وغيرها ، وقد وجد أن معادلة خط الاتجاه لها على النحو التالى :

ص = ٢٤ — ١،٢ س

ومن ثم فإن كميات الأرز المصرى المحتمل تصديرها إلى هذه السوق عام ١٩٧٥ هى ٣،٦ ألف طن تقريبا .

ويتضح مما سبق أن إجمالى كميات الأرز المصرى المحتمل تصديرها إلى الأسواق الدولية المختلفة عام ١٩٧٥ تقدر بحوالى ٧٩٠ ألف طن تصل قيمتها نحو ٥٢،٤٥٦ مليون جنيه وذلك على أساس أن سعر الأرز للطن الواحد المتوقع عام ١٩٧٥ حوالى ٦٦،٤ جنيها تقريبا(٧) ، وأن توفير هذه الكمية من الأرز لا يستدعى زراعة مساحات جديدة من الأرز ، بل يمكن توفيرها عن طريق اتباع السياسات الإنتاجية والاستهلاكية والتسعيرية الرشيدة .

(٧) احتسبت الأسعار المحتملة عام ١٩٧٥ وذلك باستخدام معادلة الاتجاه للأسعار ص = ١١٠,٢ + ٢,٢٩ س ، حيث أن ص = الأسعار العالمية ، س = السنوات .

* * *